الفصل الرابع

وظائف العلم في العلوم الاجتماعية ومسلماته المنهجية

- الوصف والتفسير
- التنبـــؤ
- التحـكم
- المسلمات المنهجية للعلم
- السببية او العلية
- الحتميـــة
- الاطـــراد

وظـائف العـــلم فى العـلوم الاجتماعية ومسلماته المنهجية

●

مقـــــدمة :

من المسلم به أن العلوم طبيعية كانت أو حيوية أو انسانية ، انما تسعى بالدرجة الاولى من خلال تعاملها مع الوقائع أو الظواهر المبحوثة الى الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم ٠

والعلم حتى يحقق غاياته لابد وأن يكون مرتكزا على منهج علمى قادر على معالجة الظاهرة المبحوثة من خلال تصور أو افتراض تثبت التجربة أو الملاحظة أو الاداة البحثية المستخدمة صحته من عدمها وفق مفهومات ومسلمات ومبادىء واضحة ، وصولا الى صياغة القوانين والنظريات التى تحكم الظاهرة أو الواقعة محل البحث فى حالات تكرارها وعموميتها ٠

وعلى كل نحن سنحاول أن نلقى بعض الضوء على وظائف العلم فى الوصف والتفسير والتنبؤ والتحكم ، مع مراعاة أن عددا غير قليل من فلاسفة العلم وعلمائه لا يفرقون كثيرا بين وظائف العلم ووظائف المنهج العلمى المستخدم ، أو يقصرون مهمة العلم على مجرد الوصف ، أو يرون أن غاية المراد من العلم هو تصنيف الوقائع من أجل التعرف على مختلف العلاقات والدلالات المتعلقة بالوقائع المدروسة ، ومنهم كذلك من يرى أن عملية الوصف هى قدر العلم حاليا ومستقبلا ويرون أن التنبؤ ان هو الا وصفا مستقبليا ٠

ولكن يوجد من العلماء من **يعارض** اعتبار الوصف أو التصنيف مهمة أساسية سواء للعلم أو للمنهج ، لأن الوصف عندهم ان هو الا عملية عقلية بسيطة لابد وأن يستتبعها بالضرورة **عمليات** أخرى **أشد تعقيدا** ، ومن هنا فان المنهج العلمى يحتوى آلى جوار الوصف على التصنيف والتسلسل ثم الارتباط ، ويرون أن الوقوف بالعلم أو المنهج العلمى عند مجرد الوصف يجرده من أهم وظائفه فضلا عن أن الوصف فى حد ذاته لا يكفى فى بناء العلم (١) ٠

●

الوصف والتفسير :

والوصف فى مفهومه البسيط يعنى وصف الظواهر أو الوقائع المدروسة من خلال الكشف عن مختلف العلاقات التى تحكمها ، باستخدام مختلف البيانات والمعلومات التى توافرت عنها بواسطه المنهج العلمى المستخدم فى دراستها ٠

والوصف بهذا المفهوم انما يسعى الى **الفهم** الدقيق لهوية الظاهرة أو الواقعة المبحوثة ٠

أما التفسير ، فيعنى محاولة الوقوف على الاسباب أو الشروط التى بموجبها حدثت أو تحدث الظواهر أو الوقائع بالصورة التى حدثت عليها ، والتفسير **يرتكز** على الوصف الذى يقدم اجابة السؤال ٠٠ ماذا تكون الظاهرة المبحوثة ؟! ٠٠ لكن التفسير يتجاوز الوصف من خلال ٠٠ ماذا ؟ ! الى ٠٠ لماذا ٠٠ تحدث الظاهرة بالشكل الذى حدثت عليه من خلال الملاحظة أو التجربة ؟ !

لذلك فكثير من العلماء يرون أن التفسير من أكثر وظائف العلم حيوية، لأنه ـ أى التفسير ـ أكثر **رقيا** من الناحية العقلية من الوصف ، حيث تكون مهمة الوصف قاصرة على كشف الدلالات الملاحظة فى المعطيات الحسية ، بينما **مهمة** التفسير أعمق ، لأنه يقوم بكشف الدلالات الأعمق خلال المعالجة العقلية لتلك المعطيات (٢) ٠

اذن ٠٠ فان مهمة الوصف والتفسير هنا ٠٠ هى ٠٠ **الفهم** السببى ، لأن العلم الوضعى سواء أكان طبيعيا أو انسانيا ، ليس مجرد علم وصفى أو تصنيفى ، وانما هو علم سببى أو تعليلى يستهدف البحث فى العلل والأسباب التى تؤثر فى الظواهر أو الوقائع المبحوثة ، وبحيث تتحدد أدوار كل من الوصف والتصنيف والتفسير على النحو الآتى :

أ - **الوصف** - يهدف الى استثمار البيانات المجموعة عن الظاهرة المبحوثة حتى يمكن تصويرها فى شكل كمى ، أو فى « تهيئتها » بحيث يكون من السهل تحديد سماتها العامة ٠

ب - **التصنيف** - وخلاله تتم عملية التمييز بين مختلف نماذج الظواهر أو الوقائع محل الدراسة وذلك تمهيدا لاقامة العلاقات بين مختلف المتغيرات حتى يمكن تفسيرها من خلال نظرة علية شمولية ٠

ج - **التفسير** - ومن خلاله تنطلق المعارف المتوافرة من خلال الوصف والتصنيف نحو حل مشكلة البحث ، أو بمعنى آخر ٠٠ من خلاله يمكن تحديد الأسباب التى لولاها ما حدثت الظاهرة بالشكل الذى حدثت عليه ، والتفسير عملية عقلية أكثر منها حسية ، ويؤدى بالضرورة الى التنبؤ ، وان كان هناك بعض العلماء الذين يرون فى التنبؤ احدى صور التفسير ، وعلى كل فان التفسير عملية عقلية تشكل العلية ركيزتها الأساسية ، وبدونها - أى بدون التفسير - يصبح الجهد العلمى المبذول بغير حصاد ٠

●

التنبـــؤ :

يشكل التنبؤ فى رأى كثير من العلماء **الوظيفة** الأساسية للعلم ، بل ويرى كثير منهم أنه لا قيمة لأية معارف يمكن أن يتحصل عليها عن طريق الوصف والتصنيف والتفسير ما لم تكن تهدف الى التنبؤ أو تؤدى اليه ٠

لكن ما هو التنبؤ ؟ !

التنبؤ لغة هو التكهن بوقوع أمر ما قبل أن يقع ، أو هو نوع من الحكم المسبق بوقوع أمر ما على صورة معينة ، لكن المفهوم العلمى للتنبؤ يرتكز على وجود **العلة** أو غيابها ، فاذا كانت العلة قائمة من خلال حوادث مشابهة فى الماضى القريب أو البعيد ، فان التنبؤ بالمستقبل فى وجود العلة يصبح أمرا ممكنا على ضوء الحتمية وغيرها من المسلمات والقوانين ٠

والتنبؤ فى العلوم الطبيعية والحيوية ، صار اليوم أحد سماتها المميزة، بل وتجاوزته الى الضبط والتحكم وقطعت فى ذلك اشواطا طويلة ، ولكن السؤال الملح ٠٠ الذى كان ولا زال يشغل بال المشتغلين بالعلوم الاجتماعية والانسانية ٠٠ والمتمثل فى امكانية قيام **التنبؤ** فى تلك العلوم الانسانية على غرار العلوم **الطبيعية** ؟ !

وقبل أن نجيب على ذلك السؤال ٠٠ نقرر أن الظواهر المجتمعية هى ظواهر معقدة أو بالغة التعقيد ، فضلا عن اتسامها بالدينامية والذكاء ووضوح الارادة من خلال العديد من التفاعلات والمواقف ، الامر الذى يجعل الحتمية أو العلية خصوصا فى صورتهما المجردة أمرا غير **ممكن** فى النشاطات الانسانية لاسيما تلك التى يحركها تراث حضارى أو مكتسبات ثقافية من ذلك النوع الراقى الذى يجعل عملية التنبؤ بما سيكون عليه السلوك مستقبلا حتى مع توافر نفس الشروط والاسباب فى مواقف سابقة أمرا بالغ الصعوبة على أحسن التقديرات ، وبحيث يصبح **البديل** هو ٠٠ تنبؤ نسبى ٠٠ أو احتمالى ٠

ولو نحينا رأينا جانبا لوجدنا انفسنا بين شقى الرحى ٠٠ حيث تتلاطم الآراء وتتصارع أيضا ٠٠ بين **مؤمن** بقدرة العلوم الاجتماعية على التنبؤ ٠٠ **وكافر** بتلك القدرة ، والذى لا يعتقد فى امكانية التنبؤ بالنسبة للعلوم الانسانية يرتكز على أن التنبؤ قائم على الضبط ، والضبط غير ممكن فى التعامل مع البشر أو الثقافات لاتسامهما بالتغير المستمر ٠

أما المؤمنين بامكانية التنبؤ فى العلوم الاجتماعية ، فيرتكزون على أن الظواهر الاجتماعية تتفق مع الظواهر الطبيعية فى خاصية التكرار والعودة، صحيح أن تكرار الظواهر الاجتماعية قد يأخذ اشكالا متشابهة وليست متطابقة كالظواهر الطبيعية أو الحيوية ، لكنها تتكرر لو توافرت لها نفس الاسباب أو أسباب قريبة أو مشابهة ، فالثورات تتكرر وأشكال مقاومة الاستعمار تتشابه ، كما أن ظواهر البداوة أو التحضر أو التريف والتصنيع.. وظواهر أخرى كثيرة غيرها تتكرر وتعود فى الكثير من المجتمعات . صحيح أنها لا تأخذ دائما نفس الاشكال لكنها تتكرر والسلام .

ولكن الأمر لا يمنع من القول بأن بعض العلوم الاجتماعية كالنفس والاقتصاد والجريمة قد بلغت درجة عالية من التنبؤ العلمى القائم فعلا على العلية والضبط ، والذى يكاد يتخذ نفس وسائله فى العلوم الطبيعية والحيوية .

ولو عدنا مرة أخرى الى الرأى الذى سبق أن نادينا به والمتمثل فى امكانية قيام التنبؤ فى العلوم الاجتماعية والانسانية لكن على أساس نسبى أو احتمالى بمعنى :

١ - أن ذلك التنبؤ سيرتكز على أمور اجمالية ، لأن التفاصيل الدقيقة غير متوافرة للعلوم الاجتماعية ، وستتشكل صورة ذلك التنبؤ دوما ضمن اطار عام أو خطوط عريضة تغلب عليها النسبية أو الاحتمالية .

٢ - سوف تظل تلك التنبؤات فى العلوم الانسانية مصابة بقصر النظر ، وقصر النظر الذى نقصده هنا .. يتعلق بالبعد سواء فى الزمن أو فى المسافة ، وبحيث لا يصبح فى الامكان التنبؤ بحوادث اجتماعية ستقع بعد مائة عام مثلا أو حتى بعد عشرة أو خمسة أعوام ، وذلك راجع لعدم ثبات الظواهر الاجتماعية أو عدم امكانية عزلها تقنيا بحدوث النتائج بناءا على الاسباب المتوافرة لدينا .

وقد يعترض معترض .. كيف .. وقد صار ممكنا أن نتنبأ مثلا

بعد سكان جمهورية مصر العربية المائة عام القادمة بناء على معدلات المواليد والخصوبة والوفاة وما اليها ؟ !

والرد ٠٠ كل ذلك صحيح ٠٠ ولقد سلمنا سلفا بتقدم بعض العلوم الاجتماعية فى مجال **التنبؤ** ٠٠ لكن المفاجأة تبقى دوما سيفا مسلطا على امكانية التنبؤ فى العلوم الاجتماعية قبل العلوم الطبيعية أو الحيوية ٠

●

التحـــكم :

التحكم يعنى ببساطة الضبط ، وهو نتيجة منطقية لوظائف العلم الوصفية والتفسيرية والتنبؤية ، وقد يختلط مفهوم التنبؤ والتحكم لدى بعض العلماء ، حيث يرون أننا ما دمنا قادرين على التنبؤ بامكانية تكرار وقوع الظاهرة بشكل ما اذا ما توافرت **علات** وقوعها ، فاننا بالتالى نتحكم فى امكانية ذلك **التكرار** من عدمه ، ولكن قد يكون ذلك التحكم مقبولا من خلال التجارب المعملية التى ترتكز عليها دراسة الظاهرات الطبيعية أو الحيوية ، لكنه ليس بالقطع كذلك فى قطاع كبير على الاقل من الظواهر التى تعالجها العلوم الاجتماعية ٠

وعليه فان هناك من يرى بأنه ليس من الضرورى أن يكون ذلك التحكم تحكما **حقيقيا** أو واقعيا فى كل الظروف أو فى جميع الأحوال ، وانما يكفى أن يكون ذلك التحكم من النوع الفرضى أو النظرى اذا ما كان بناء الظاهرة بصورة عملية أمرا غير ممكنا ٠

وعليه فان **التحكم** من هذا المنطلق يعنى « معالجة الظروف المحددة للظاهرة التى تحقق تفسيرا معينا للتنبؤ بمسارها ، أو تحقق وصفا منضبطا لكافة الظروف أو الشروط ليستبعد ما هو عارض ويبقى على ما هو جوهرى ملائم لهذا الوصف » (٣) ٠

وعلى كل فان امكانية التحكم أو الضبط **تتوقف** اولا وأخيرا على تحديد

مختلف الظروف والعوامل أو المتغيرات التى تؤدى الى حدوث الظاهرة بالشكل الذى حدثت أو المتوقع أن تحدث عليه ٠

كما أننا هنا لسنا فى حاجة الى اعادة التأكيد على ان التحكم هو نتيجة منطقية لكل من الوصف والتفسير ، وانه يشكل مع التنبؤ الحصاد النهائى للعلم الوضعى طبيعيا كان أو انسانيا ٠

●

المسلمات المنهجية للعلم :

للعلم فى تحقيقه لوظائفه يرتكز على عدة مسلمات ، **والمسلمة** ٠٠ لغة هى البديهية أو الامر الذى لا يحتاج الى مناقشة ، والمسلمة لم تكتسب وضعيتها تلك الا من خلال اتباع منهج علمى للبحث عن مختلف العلاقات بين الظواهر أو الوقائع وصولا للنظام العام الحتمى والمطرد الذى يحكم تلك الظواهر ويسيرها فى كل زمان ومكان وفقا لمبدئى العلية والوضعية (٤) ٠

اذن فالمسلمة **اعتقاد** استوجبته استحالة قيام الباحث أو العالم بالاحاطة بمختلف وقائع العلم وموضوعاته فى كل زمان ومكان ٠

وكثير من العلماء يربط **مستقبل** العلم بمدى اعتقاد باحثيه بمسلماته الاساسية وهى الحتمية والاطراد والوضعية والعلية ، ولو اننا نؤمن بان الحتمية تشكل **الأساس** المحورى الذى تدور حوله باقى المسلمات ٠

وهن العلماء من يرى أن الحتمية ما هى الا **نتيجة** للعديد من الافتراضات التى تسبقها وتحدد محتواها بل وتبررها أيضا ، وتتمثل تلك الافتراضات فى وجود نظام فى الطبيعة ، وان ذلك النظام متكرر الوقوع وأن ذلك التكرار يأخذ شكل الاطراد ، وان ذلك التكرر الاطرادى **محكوم** عليه بالعلية أو السببية اى بوجود علاقة بين السبب والنتيجة ٠

وعلى كل نحن سنحاول من خلال فهمنا للحتمية أن نقدم تصورا

المسلمات التى يشكّل اعتقاد أو ايمان البـاحثين بها دورا أسـاسيا ليس فقط فى تمكين العلم من أداء وظائفه وانما فى **التحكم** فى مسيرته **المستقبلية** أيضا ، وذلك على النحو الآتى :

●

السببية أو العلية :

العلية أو السببية تعنى ببساطة أن كل نتيجة ما ترتبط بسبب ما أو بمجموعة من الاسباب ، اذن لابد حتى نفهم السببية من وجود علة ومعلول ، والعلة **هى** السبب أو الأسباب التى تفسر حدوث الظاهرة طبيعية كانت أو اجتماعية بالشكل الذى حدثت أو تحدث عليه ، **أما المعلول** ·· فهو النتيجة أو المحصلة المترتبة على وجود علة أو أسباب ما ·

والعلاقة بين العلة والمعلول أو بين السبب والنتيجة أشبه ما يكون بالعلاقة ما بين الفعل ورد الفعل ، والمعلول أكثر **ارتباطا** وتبعية بالعلة ، بمعنى أنه قد يكون هناك سبب بلا نتيجة ، ولكن لا يمكن أن تكون هناك نتيجة بغير سبب ، لذلك فعلاقة المعلول بالعلة هنا ·· هى علاقة حتمية وضرورية ·

ولو أن العلة تتوقف هى الاخرى فى انتاجها للنتيجة على شرط أو شروط بعضها ضرورى والبعض الآخر كافى و**الشرط** هو الجو العام أو العامل المساعد الذى يمكن السبب من أن تكون له نتيجة ·

والعلة هنا قد تكون ظاهرة يتولد (*) عنها من خلال الحتمية ظاهرة

(*) أنظر المنهج الوراثى كاحد المناهج التفسيرية فى العلوم الاجتماعية ضمن الفصل التاسع من هذا الكتاب ·

أخرى ، أو قد تكون مجموعة من الظواهر تنشأ عنها ظاهرة أو ظواهر أخرى ، ولكن تبقى هناك دوما **رابطة** سببية تجمع بين العلة والمعلول ، وتتميز تلك الرابطة بأنها دائما فاعلة وشاملة وموضوعية ، واذا ما فقدت تلك الرابطة فاعليتها وشموليتها وموضوعيتها فقدت بالتالى حتميتها ومن ثم علميتها ٠

واذا ما انتقلنا الى مجال الظواهر الاجتماعيـة أو الانسـانية ، فان العلاقة بين العلة والمعلول قد تختلف الى حد ما ، ليس من حيث طبيعة التزامها بالحتمية أو بالموضوعية أو الشمولية أو الفاعلية ، ولكن من حيث **طبيعة** العلية نفسها ، وهذا يعنى تبادل العلية بين السبب والنتيجة ، بمعنى أن مبدأ لكل ظاهرة سببا أو لكل نتيجة سببا ، قد يختلف الى حـد مـا بحيث تصبح النتيجة فى حد ذاتها سببا ، انطلاقا من مبدأ تبادلية التأثير الذى يسير الظواهر المجتمعية ٠

والحقيقة أنه لا يوجد **تعارض** كبير بين مفهوم العلة والمعلول فى كل من العلوم الطبيعيـة والاجتمـاعية خصوصـا بعـد أن اصطنعت العـلوم الاجتماعية لنفسها منهجا وضعيا للبحث من جهة ، ووفقا للمسلمة التى تقول بالاطراد سواء فى المعرفة أو فى القوانين التى تحكم وتسير مختلف الظواهر٠

كما أن **الاسباب** فى حد ذاتها قد تختلف من حيث قدرتها على التأثير ومحك ذلك النتيجة ذاتها ، فقد يكون هناك **سبب** رئيسى لحدوث ظاهرة ما لكن توجد بالضرورة الى جواره مجموعة أخرى من الاسباب الفاعلة ، أو المؤثرة فى الظاهرة المبحوثة لكن بدرجة اقل ، والذى يحكم ذلك أو ينم عنه هو التجربة ذاتها أو البحث عن وحول الاسباب المؤدية الى حدوث الظاهرة المجتمعية ٠

ولكن هل يمكن للعلة والمعلول أن **يتبادلا** الادوار ٠٠ بمعنى هل يمكن للسبب أن يكون نتيجة ، وللنتيجة أن تكون سببا ؟! ٠٠ والمعضلة هنا ليست فى تبادلية التأثير ، ولكن فى تبادلية الادوار ٠٠ أى أن يكون نفس السبب لنفس النتيجة ٠٠ نتيجة لها ٠٠ أو هل يمكن أن تكون نفس النتيجة سببا لذات السبب ؟ !

السؤال **فلسفي** شكلا .. لكنه وارد وفى العلوم الاجتماعية والانسانية بالذات ، فقد سبق لنا أن نوهنا الى أن الظواهر الطبيعية هى ظواهر استاتيكية تميل الى الثبات والى الاستقرار بعكس الظواهر الاجتماعية أو الانسانية التى هى ظواهر دينامية ليست فقط ميالة الى التغير أو مولعة به ولكنها أيضا فنانة فيه ويمتلكها من ذلك رصيد ضخم من الخبرات المادية والمعنوية متمثل فى الثقافة المختزنة عبر مئات السنين ، حيث تمد الثقافة مختلف الظواهر الانسانية بطاقة **هائلة** على التبدل والتلون والفجائية وبدرجة ليست كافية فقط لجعل النتيجة سببا والسبب نتيجه أو جعل السبب الأقل أهمية هو الأكثر أهمية ، بل وبدرجة كافية للتشكيك فى كل مسلمات العلم وامكانياته .

لذلك يجب دراسة الظواهر المجتمعية فى **سياقها** التاريخى وفى ضوء علاقاتها التبادلية مع غيرها من الظواهر والوقائع مع **الأخذ فى الاعتبار مختلف** التغيرات الواردة أو المحتملة وفقا لأقصى معدلات التحكم الممكنة .

ونحن لا نريد نكوصا بالعلوم الاجتماعية يرتد بها الى الدعاوى التى نادت زمنا طويلا بأن التعامل من خلال العلوم الاجتماعية يجب أن يكون من منطق الفهم لا من منطق التعليل خصوصا لو تبينا أن منطق الفهم هذا ينهض على أسس تأويلية نابعة عن الارادة الشعورية للباحثين .

ولو أن هناك اليوم وجهات نظر تدعو الى قيام سببية معدلة تعرف « بالسببية الاجتماعية » ، وهى بالقطع سببية تختلف عن « السببية المادية » المستخدمة فى العلوم **الطبيعية** ، وهذه السببية المعدلة تدعو الى نوع من المزج بين العلية والتأويل القائم على الفهم ، باعتبار أن مجال التعامل من خلال العلوم الاجتماعية .. هو كائن واعى وديناميكى سواء أكان ذلك المجال نسقا اجتماعيا أو ثقافيا أو تكنولوجيا ، مع عدم اغفال الترابط المعقد لكل تلك الأنساق الأمر الذى يجعل قيام السببية المادية أو الطبيعية أمرا صعبا أو مستحيلا ولا يخفف من وطأته غير اللجوء الى السببية **الاجتماعية** التى تسعى الى ادخال كل ديناميكية خاصة سواء بالنسق الاجتماعى أو الثقافى أو التكنولوجي ضمن نطاق ما يسمى فى ظل السببية الاجتماعية « بالاطار

السببى الوحيد » مع العلم بأن خلق الوحدة بين مختلف تلك الديناميكيات هو أمر ضرورى للتمكين للسببية الاجتماعية وفى نطاق ما يسمى « بالتقييم الديناميكى للانساق الاجتماعية » ٠٠ (٥) ٠

ومع التسليم بصعوبة التعليل فى العلوم الاجتماعية الا أن ذلك ليس امرا مستحيلا ، وكما سبق أن أشرنا فان هناك علوما اجتماعية كثيرة قد خطت خطوات واسعة فى هذا المجال ، وحتى يمكن التغلب على تلك الصعوبة الخاصة باستخدام السببية فى العلوم الاجتماعية يجب مراعاة عدة امور منها :

١ - أن العلاقة الجدلية الموجودة بين العلة والمعلول لا يمكن ملاحظتها أو فهم التفاعل القائم بين السبب والنتيجة الا من خلال منظور تاريخى أو وضع اجتماعى محدد ٠

٢ - ضرورة الحذر من التعليلات التى ترتكز على عامل وحيد فى تفسير الظواهر الاجتماعية ، لأن الآراء الاحادية التى ترجع مثلا حدوث التغير الاجتماعى الى سبب وحيد أيا كان نوعه ، قد ثبت فسادها وعلى النحو الذى سبق لنا أن عالجناه ضمن كتابنا «علم الاجتماع المفهوم والموضوع والمنهج» وذلك لأنه لا توجد ظاهرة اجتماعية واحدة تعود الى عامل واحد ، كما لا يوجد عامل أوحد يمكن أن يكون سببا فى حدوث ظاهرة بعينها ٠

٣ - فى ذات الوقت الذى لا يجب فيه قصر التعليل على منطق «الفهم» اللهم الا فيما يتعلق بدراسة القيم أو المعايير أو الروحانيات ، فى نفس الوقت يجب عدم الجنوح الى المنطق « الامبيريقى » الرافض للتعليل الكلى والداعى الى التعليل الضيق أو المحدود وفق المعلومات المتوافرة التى تصف طبيعة العلاقات والأبنية والوظائف فى مجال ظاهرى أو نسقى محدود ، لأن منطق « التعليل » لا يكتسب فاعليته الا من خلال امكانية التعميم والتكرار ولكن من خلال نفس الظروف والمواقف والنماذج محل الدراسة ٠

٤ - التعميم الأهوج استنادا على منطق « العلية » امر بالغ الخطورة على حيوية وتقدم العلوم الاجتماعية ، لأن نفس الظاهرة وان كانت متكررة فى مجتمع صناعى وآخر ريفى وثالث بدوى ، لا يمكن ان تكون لها نفس

الاسباب فى كل تلك المجتمعات ، البطالة مثلا فى المجتمع الصناعى تنهض على أسباب مغايرة للبطالة فى المجتمع الريفى أو المجتمع البدوى ٠٠ النتيجة واحدة وهى البطالة ٠٠ ولكن الاسباب المؤدية اليها مختلفة ٠٠ وما يقال عن البطالة ٠٠ يقال عن الانحراف ٠٠ الخ (٦) ٠

المهم ٠٠ أن التعميم يجب أن يكون **بحذر** ونابعا عن المعلومات المعطاه عن الظاهرة المبحوثة بعد معالجة تلك المعلومات معالجة منهجية علمية ، ولو أن الوضع هنا قد يكون مختلفا بالنسبة للعلوم الطبيعية حيث يمكن الاعتماد على منطق « التعميم الآلى » فى ارجاع نتيجة معينة لسبب أو لمجموعة من الاسباب المحددة فى كل مكان وزمان ما لم تثبت التجربة المعملية مستقبلا فساد ذلك التعميم التعليلى ٠

٥ ـ التعليلات المستخدمة من طرف العلوم الاجتماعية يجب أن تكون بعيدة قدر الامكان عن الخصائص **الكيفية** للظواهر المبحوثة ، وكلما كانت تلك التعليلات كمية أو يمكن صياغتها فى قوانين بعد التأكد من صحتها بالتجربة ، كلما كان ذلك ممكنا ٠٠ كلما كان أدعى الى الاطمئنان على النتائج من جهة ، ودليل علمية العلوم الاجتماعية من جهة أخرى ٠

وطبعا فان ذلك لن يكون متاحا الا من خلال استخدام الاحصاء واصطناع الرياضيات كلغة حديثة للعلم طبيعيا كان أو اجتماعيا ٠

٦ ـ تلعب العلاقات **التبعية** بين مختلف المتغيرات دورا هاما فى التعويض عن منطق أو مسلمة « التعليل » فى العلوم الاجتماعية فى الوقت الراهن على الاقل ، وترتكز تلك العلاقات التبعية على ما يعرف « بالترابط التابعى » و « الانتظام الميلى » ، والترابط التابعى يعنى ذلك النوع من التغير المتلازم بين علاقتين ، اذا ما تغيرت الاولى تغيرت الثانية بنفس الشكل والدرجة ، أما علاقة الانتظام الميلى فهى علاقة **احتمالية** ترجح اتجاه الظاهرة المبحوثة اتجاها دون آخر وعلى صورة كمية أو كيفية معينة ٠

٧ ـ الشمولية والعمق يجب أن تكون سمة للبحوث فى العلوم

الاجتماعية . وهذه الشمولية وذلك العمق هما نتيجة طبيعية للاعتماد على التعليلات التاريخية المرتكزة على منطق المقارنة التاريخية ، ومن هنا فان كثيرا من العلماء يرون أن المادة الخام الغزيرة والمتنوعة التي يمكن ان يمدنا بها التاريخ تصلح - مرحليا على الأقل - للتعويض عن نقص التجريب ، ولكن يجب الا يغيب عن الذهن ان التعليلات التاريخية قد تكون غير صالحة للاستخدام في كل العلوم الاجتماعية نظرا لطبيعة الاختلاف سواء في وحدة التحليل أو في المنهج المستخدم ، لذلك فان كثيرا من العلماء والسوسيولوجيين منهم بالذات يرون بعدم جدوى التعليلات التاريخية للتطبيق في علم الاجتماع نظرا لاختلاف مجال الاهتمام بينهما حيث يهتم التاريخ بالحوادث الفردة والخاصة بينما يهتم الاجتماع بالظواهر العامة والمتكررة (٧) .

●

الحتمية :

الحتمية تعني قناعة العالم أو الباحث المسبقة - أي قبل البدء في بحثه أو عمله - بأن العالم الذي يحيط به انما يخضع لحتمية لا تسمح بأي استثناء فيما يتعلق بوقوع الحوادث ، بمعنى أن ما يصدق في مكان وزمان ما ، انما يصدق بالضرورة في كل الامكنة والازمنة .

وعلى كل فان الحتمية « كمفهوم » ليست محل اتفاق كل العلماء . فهي عند البعض « أسباب معينة تحدث دوما نفس النتائج » ، ويرى البعض الآخر أن الحتمية ما هي الا « ارتباطا ضروريا يربط بين جميع الحوادث والظواهر في تعاقب سببي » .. (٨) .

وكما اختلف مفهوم الحتمية لدى العلماء ، فان نظرتهم اليها ايضا تختلف فمنهم من يراها مسلمة علمية . أو مبدأ علميا ، أو باعتبارها نظرية فلسفية ، لذلك نجد أنواعا متعددة من الحتميات .. الآلية أو العلمية أو الموضوعية أو الجبرية .. الخ .

ولكن مهما تعددت الحتميات فانها تنهض على الغاء وجود الصدفة مع التأكيد على دور العلية فى الطبيعة والمجتمع .

هذا وقد لقيت « الحتميه » نفس **الجدل** الذى لقيته « العلية » فى العلوم الاجتماعية ، بمعنى هل فى امكان العلوم الاجتماعية أن تشارك العلوم الطبيعية ايمانها بمبدأ « الحتمية » أم لا ؟ !

ولا نجد هنا جديدا نضيفه الى رأى المعارضين أو المؤيدين سوى أن المجتمع ما هو الا جزء من الطبيعة تنتظمه أنساق وتتجسد ظواهره ووقائعه فى تجليات أو مظاهر مادية **يمكن** تحديدها ، وما دامت تلك الوقائع والظواهر ممكنة التحديد فانها تقبل « الحتمية » أيضا ، خصوصا وأن تلك الحتمية تنهض على أسباب وقوانين لا تختلف كثيرا عنها فى العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية .

●

ولكن ما هى القوانين التى تنهض عليها الحتمية ؟ !

للقانون فى مجال العلوم الطبيعية أو غير الفقهية عدة مسميات وعدة اشكال ، وعلى كل فان القانون كاصلاح يعنى «القاعدة الاجبارية والضرورية» واجبارية هنا تعنى أنها ملزمة ، أما ضرورية فتعنى أنها - أى القاعدة - علاقة حيوية وثابتة وتبادلية بين ظاهرة ما وغيرها من الظواهر ، مع العلم بأن ثبات القاعدة هنا هو ثبات من حيث الالتزام وليس الوظيفة ، فكثير من القواعد القانونية عرضة للتبدل المستمر وفقا للظروف المجتمعية التى تمارس فيها الظاهرة القانونية دورها التنظيمى أو التحكمى أو الضبطى .

ولقد تحدث **باحثوا** العلم وفلاسفته عن العديد من الأنماط والأشكال الخاصة بالقوانين ولكن الذى يعنينا هنا .. تلك **القوانين** المرتبطة بالحتمية ونخص **منها** :

١ - القوانين التى تؤكد وجود **العلية** ، سواء من خلال تعبيرها عن

العلاقة الثابتة بين السبب والنتيجة ، أو من خلال تأكيدها على أن تواجد ظاهرة من الظواهر انما يرتبط بتواجد ظاهرة أخرى ، أو من خلال تعبيرها عن الترابط الموجود بين ظاهرتين أو أكثر من حيث التغير ، بمعنى أن تكون احدى الظاهرتين « متغيرا أصليا » والظاهرة الاخرى « متغيرا تابعا » وبحيث اذا ما حدث تغير فى الاولى كما أو كيفا ، حدث فى الثانية تغير مساوى من حيث الدرجة والنوع ٠

٢ - القوانين التى تؤكد **شروط** حدوث العلية ، سواء باعتبارها شروطا كافية أو ضرورية ، ويقصد بقوانين الشرط الكافى ، أن حدوث ظاهرة ما يعد أمرا كافيا لحدوث ظاهرة معينة أخرى ، أما قوانين الشرط الضرورى . فتعنى أنه اذا لم تحدث ظاهرة ما فان هناك ظاهرة أخرى لن تحدث بالضرورة ٠

٣ - القوانين **العامة** ، التى تنطبق على كل زمان ومكان أو تسود كل المجتمعات وعلى مختلف حقبات التاريخ ، وهذه القوانين تستمد حتميتها من ثباتها والخضوع الضرورى لها من كافة الظواهر فى كل الظروف وكل الفترات التاريخية منها والحالية والمستقبلية وفى كل الامكنة أيضا ٠

وتوجد الى جوار أنماط القوانين التى ذكرناها أنماط أخرى عديدة . لكن يبقى السؤال دوما عن **امكانية** أن تطبق العلوم الاجتماعية القوانين خلال تعاملها مع الظواهر أو الوقائع الاجتماعية حتى بعيدا عن المماثلة بينها وبين العلوم الطبيعية فى هذا الشأن ٠٠ !

والرد فى ايجاز ٠٠ أن بعضا من العلوم الاجتماعية ٠٠ كعلم النفس أو السكان أو الاقتصاد أو الجريمة ، قد قطع شوطا طويلا فى هذا المضمار لكن يبقى اتسام الظواهر الاجتماعية بالتعقيد والديناميكية عائقا له وزنه فى سبيل تقنين تلك الظواهر ٠

ونكرر ما سبق أن قلناه ، فان تكميم الظواهر الاجتماعية - أى التعبير

عنها بصورة كمية - باستخدام لغة الرياضيات والاحصاء بالذات عند التعامل معها قدر المستطاع هو السبيل الوحيد لاستنباط القوانين وتطبيقها في مجال العلوم الاجتماعية مع الأخذ فى الاعتبار عدة صعوبات لعل من أهمها :

١ - أن القوانين الاجتماعية لا تتصف بالديمومة أو العمومية ، وهذا السبب لا يرجع لطبيعة القوانين بقدر ما يرجع لطبيعة الظواهر المجتمعية ذاتها كمجال لتطبيق القوانين ٠

٢ - القوانين الاجتماعية ذاتها تتسم بالديناميكية وتكرار الاستنباط، أما الديناميكية فتعنى الحركة المستمرة فى مواجهة التغيرات التى تتسم بها الظاهرات الاجتماعية ، أما تكرار الاستنباط ، فيرتبط بأن الظواهر المجتمعة لا يمكن أن تتكرر بصورة متطابقة تماما ، لذلك فان استنباط القوانين يستدعى متابعة للظاهرة عند التكرار حتى يمكن التعميم فيما بعد ٠

٣ - ما دامت القوانين الاجتماعية لا تتسم لا بالاستمرارية ولا بالعمومية ولا بالاستقرار ، فلا بد من المراجعة المستمرة لها وعلى فترات زمنية متقاربة تتناسب مع تلك التغيرات التى تلحق بالظواهر الاجتماعية المبحوثة وفى أماكنها وأزمنتها المتعددة والمتنوعة ٠

ولكن مع كل تلك الصعوبات أو المصاعب ، تبقى دوما امكانية تقنين الظواهر المجتمعية ، لأن تلك المصاعب لا تخص العمل فى مجال العلوم الاجتماعية وحدها ، وانما تشاركها فى ذلك العلوم الطبيعية والحيوية أيضا، وأى مطلع على مئات الالوف من التجارب المعملية أو الحقلية ليجد بغير عناء كبير أن عددا لا يستهان به من تلك البحوث خصص أصلا لتعديل أو تطوير قوانين قائمة بالفعل وربما للتخلص منها الى الابد ، خصوصا وأن العلم وعلى رأسه العلم الطبيعى ٠٠ علم لانهائىغير ثابت ولا جامد والا فقد أهم خاصية له وهى التنبؤ ٠

●

الاطراد :

الاطراد كمسلمة أساسية تعنى ببساطة قناعة الباحث أو رجل العلم مسبقا بأن هناك نوع من **الاتصال** والاستمرارية بين مختلف الحوادث عبر الزمن ، وأن ذلك الاطراد ما هو الا « انتظام فى الوقوع » لا يسمح بوجود أى شذوذ ٠

ومسلمة « الاطراد » تعنى أن ما حدث فى الزمان الماضى **يمكن** أن يحدث حاليا ومستقبلا ، وان حدث اختلاف أو شذوذ بين ما يحدث حاليا وبين ما حدث فى الماضى ، فذلك لا يشكل عيبا واخلالا أو خللا طرأ على مسلمة الاطراد ، بقدر ما يشكل عيبا فى باحثى العلم الذين ما زالوا غير قادرين على اكتشاف كل الحقائق المتعلقة بأسباب التغير فى العلاقات بين مختلف الظواهر من حيث الشكل أو المضمون ٠

وعلى كل فان « الاطراد » يعنى أن ما حدث فى الماضى **يمكن** أن يحدث اليوم أو غدا اذا ما توافرت له نفس الظروف ٠

وبين الاطراد والحتمية روابط عديدة تنهض على « توقع » حدوث نفس النتائج أو على الاقل نتائج مشابهة اذا ما توافرت نفس الاسباب التى أدت اليها قبلا ، وعليه فان خبرتنا عن طبيعة « النظام » فى الماضى هى التى تحدد توقعنا لما سيكون عليه الحال اذا سرنا على نفس الدرب فى الحاضر أو المستقبل ٠

هذا وقد لقيت مسلمة « الاطراد » الكثير من **الاعتراضات** وأثارت جدلا بين باحثى العلم وفلاسفته ، فمن قائل بأن « الاطرادية » كمسلمة انما تنهض على منهج تجريبى قادر على البرهنة واثبات الارتباطات الكلية اللامتغيرة بين الحالات المتطابقة أو المتماثلة وبحيث يدعونا ذلك الى القول ان ما يحدث مرة سوف يحدث كل مرة تحت درجة **كافية** من تماثل الظروف (٩) ٠

ومنهم من يرى أن « الاطراد » ان هو الا نتيجة استقرائية نهائية

مستخلصة من تلك الاستقراءات الجزئية . ومن الآراء ما يتوسط ما قال به أصحاب المنهج التجريبى أو أصحاب الاستقراء العقلانيين ، من حيث اعتبار كل المسلمات ومنها مسلمة الاطراد لونا من « المواضعات » التى تفيد فى وضع الفروض التى تؤدى الى التعميم لكى نصل الى التنبؤ السليم (١٠)٠

ولو تجاوزنا تلك الخلافات المنهجيــة أو الجدليــة حول « الاطراد » كمسلمة من مسلمات العلم الوضعى لاتضح لنا ، أن قيام العلم الوضعى فى حد ذاته رهنا بالتســليم المسبق « بالاطراد » كخاصيــة له أو مسلمة من مسلماته ، وذلك لأن التنبؤ والتحكم أو الضبط كاهم وظائف للعلم يرتبطان بصورة أو بأخرى بالاطراد كدليل على ثبات واستقرار الظواهر الطبيعية ، لأن البديل المنطقى للاطراد كمسلمة هو الايمان بدور الصدفة وتلك مرحلة تجاوزها العلم الوضعى منذ زمن طويل ٠

***

المصادر والتعليقات

(١) للاستزادة حول هذه النقطة انظر :
دكتور صلاح قنصوه - فلسفة العلم - مرجع سابق - ص ص ١٤٤ - ١٤٦ .

(٢) للاستزادة حول الفرق بين الوصف والتفسير انظر :
المصدر السابق ص ١٤٨ .

(٣) المصدر السابق ص ١٥٢ .

(٤) الوضعية هنا تعنى حسية المعرفة ، اى ان المعرفة وسيلتها الملاحظة والتجريب .

(٥) راجع أفكار « ماكيفر » حول السببية الاجتماعية ضمن كتابه « السببية الاجتماعية » الذى أصدره عام ١٩٤٢ .

(٦) راجع فى ذلك :

دكتور صلاح الفوال - علم الاجتماع - المفهوم والموضوع والمنهج - مرجع سابق ص ص ٤٧ - ٥٦ .

(٧) يحاول عدد من فلاسفة العلم المحدثين أن يتجنبوا فكرة العلة والمعلول - بالنسبة لعدد من العلوم الطبيعية على الاقل - حيث يرمى الاتجاه السائد الى اعتبار أن النظريات العلمية انما تسعى الى وصف الارتباطات بين الحوادث دون أن تحاول تفسير العلاقة بينها على أنها علاقة سببية ، والواقع - كما يقرر بفردج - أن فكرة العلة من حيث أنها تنطوى على ضرورة كامنة فانها تثير صعوبات فلسفية ويمكن التخلى عنها - فى الفيزياء النظرية مثلا - دون ما ضرر ، حيث لم تعد هناك حاجة لافتراض وجود علاقة بين العلة والمعلول ، وتبعا لهذا الرأى يكون العلم مقتصراً على الوصف أى البحث عن الكيفية لا عن السببية .

ويقرر بفردج كذلك أن ذلك الرأى قد ازداد ظهورا بالنسبة الى الفيزياء النظرية بصفة خاصة ، أما فى العلوم البيولوجية فلا تزال فكرة العلة والمعلول تستخدم عمليا ، ويستطرد بفردج قائلا ٠٠ لكننا عندما نتحدث عن علة حادث ما ، فاننا فى الواقع نفرط فى تبسيط موقف معقد ، ذلك أنه على الرغم من اشتراك عدد كبير جدا من العوامل فى احداث الحادث ، فاننا عادة نتجاهل تلك العوامل الموجودة بصفة دائمة أو شائعة ، أو نسلم بها دون تساؤل ، ونفرد عاملا واحدا ننظر اليه على أنه هو العلة نظرا الى كونه غير عادى أو لأنه يسترعى اهتمامنا لسبب خاص ٠

ويضرب بفردج مثالا من واقع العلوم الحيوية ، فيقول أن عالم البكتريا قد يرى أن علة تفشى الطاعون هى الجرثومة التى يجدها فى دم ضحاياه ، بينما يرى عالم الحشرات أن علة الطاعون انما تكمن فى نوع آخر من حشرات الفراش « البراغيث » باعتبارها حاملة لتلك الجراثيم وهى بذلك التى تنشر المرض ، وقد تكون لعالم الاوبئة رؤيا ثالثة فى علة الطاعون ، عندما يقرر أن الفئران بهروبها من السفينة هى التى نقلت العدوى الى الميناء ومنه الى الناس ٠

أنظر : W.I.B. Beveridge, Op. Cit, PP. 143 — 144.

(٨) هذا التعريف تبناه ويؤيده علماء الاجتماع السوفييت ٠

(٩) انظر : Cohen and Nagel, An Introduction to Logic and Scientific Method, Harcourt Brace, New York, 1943.

فى دكتور صلاح قنصوه - فلسفة العلم - مرجع سابق ص ١٥٦ ٠

(١٠) للاستزادة حول هذه النقطة انظر المرجع السابق ص ص ١٥٧ - ١٥٩ ٠

***